بعينه طال الراوي العدل في مشايخه وفي من روى عنهم وهم ثقات
ايضا وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت بالتزام اخراجه وعن
بعضهم بلى حول لا يصلح اخراجه الا في الشواهد والمتابعات
قال وهذا باب فيه غموض وطريق ايضاحه بمعرفة طبقات
الرواة عن راوي الاصل بيرانت مدارهم للوضوح ذلك
بمثال وهو ان تقسم اصحاب الزهري مثلا على خمس
طبقات ولكل طبقة منها مزية على التي تليها فالاولى
هي الصحيحة كمالك وابن عيينة وعبد الله بن عمر ويونس
وعقيل ومعمر وهي بقصد البخاري والثانية شاركت الاولى
في المثبت على ان الاولى جمعت بين الحفظ والاتقان
وبين طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من لا يفارقه
في السفر والحضر والثانية لم تلازم الزهري الا
مرة بعيدة فلم تكثر حديثه فكانوا في الاتقان دون
الطبقة الاولى وهذه شرط مسلم كمالك والاوزاعي والليث
ابن سعد والنعمان بن راشد وعبد الرحمن بن خالد ابن
مسافر وابن ابي ذئب والثالثة جماعة كالاولى
كالطبقة الاولى غير انهم لم يبلغوا ابن عوايل الخرج لهم بين الرد
والقبول وهم شرط ابي داود والنسائي كموسى بن عقبة
وجعفر بن برقان واسحاق بن يحيى الكلبي **والرابعة**
قوم شاركوا اهل الثالثة في الحرج والتقديل وتفردوا بانهم
لم يسمعوا الزهري لانهم لم يصاحبوا الزهري كثيرا

وهم

وهم شرط الترمذي قال وفي الحقيقة شرط الترمذي ابلغ
من شرط ابي داود لان الحديث اذا كان ضعيفا اومن
حديث اهل الطبقة الرابعة فانه يبين ضعفه وينبه
عليه فيصير الحديث عقده من باب الشواهد والمتابعات
ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ومن هذه الطبقة
زمعة بن صالح ومعاوية ابن يحيى الصدفي والمثنى بن الصبا
والخامسة قوم من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج
الحديث على الابواب ان يخرج لهم الا على سبيل الاعتبار
والاستشهاد عند ابي داود فمن دونه فاما عند الشيخين
فلا كحريز بن كبير السقا والحكم بن عبد الله الايلي وعبد
القدوس بن حبيب ومحمد بن سعيد المصلوب وقد
يخرج البخاري احيانا عن بعض الطبقة الثانية
ومسلم عن بعض الطبقة الثالثة وابو داود عن
بعض الرابعة وذلك لاسباب تقتضيه وقال
الذهبي في الميزان اخطأ رتبة جامع الترمذي عن
سنن ابي داود والنسائي لاخراجه حديث المصلوب
والحلبي وامثالهما وقال ابو جعفر بن الزبير اولى ما ارشد
اليه ما اتفق المسلمون على اعتماده وذلك الكتب
الخمسة والموطأ الذي تقدمها وضعا ولم يتأخر
عنها رتبة وقد اختلفت مقاصدهم فيها والتصحيح
فيها شهوف وللبخاري لما اراد التفقه تقاصد